

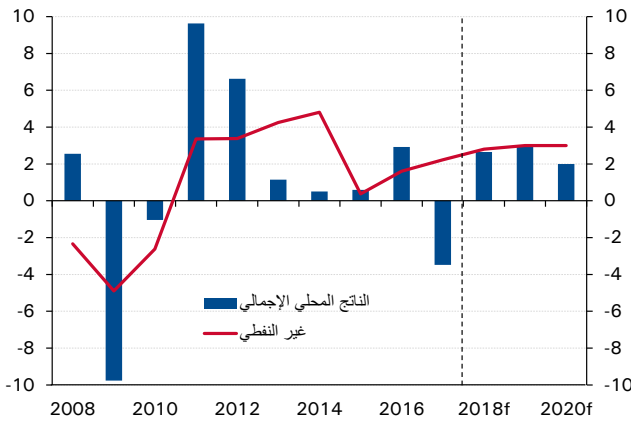
## توقعات ببلوغ نمو القطاع غير النفطي ٣% في العام ٢٠١٩ وببقاء الوضع المالي تحت السيطرة

### أبرز النقاط

- نمو معتدل للناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٢% في العام القادم مقابل ٢,٩% في العام ٢٠١٨، على خلفية خفض إنتاج النفط التزاماً باتفاقية الأوبك.
- توقع تحسن النمو غير النفطي إلى مستوى ٣,٠%، إلا أن إمكانية النمو طويل الأجل تتوقف على الإصلاحات.
- تسارع وتيرة إسناد المشاريع بعد فترة من الركود في العام ٢٠١٨، ونمو مستويات التوظيف سيساهم في دعم الانفاق الاستهلاكي.
- بعد تراجع معدلات التضخم إلى أدنى مستوياتها منذ ١٥ عام في نوفمبر الماضي، سيعاود ارتفاعه إلى ٢,٠% في المتوسط في العام ٢٠١٩.
- ميزانية السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ تقترب من التوازن، إلا أنها ستتهور قليلاً في العام المقبل بسبب تراجع أسعار النفط.
- نمو الائتمان يرتفع من أدنى مستوياته، بدعم جزئي من تحسن نمو الإقراض الاستهلاكي.
- من المتوقع أن تنعكس أسعار الفائدة المنخفضة نسبياً بصورة إيجابية على معدلات النمو في العام المقبل.

المكثفات – ليست خاضعة إلى اتفاقية الأوبك – والتي من المتوقع أن تصل إلى ٠,١٨ مليون برميل يومياً في العام ٢٠١٩ مقابل ٠,١ مليون برميل يومياً في العام ٢٠١٨ (مع توقع حدوث ارتفاع إضافي بمستويات أقل في العام ٢٠٢٠). وبالتالي قد يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي بنسبة ١,٥% في العام ٢٠١٩ مقابل ٣,٠% في العام ٢٠١٨. كما ترجح أنباء قرب إبرام اتفاقية مع السعودية لاستئناف الإنتاج في المنطقة المحايدة، إلا أنه من المرجح أن أي ارتفاع قد يقابله انخفاض الإنتاج في حقول ناضجة و قيد الاستخدام مثل حقل برقان.

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (% النمو السنوي)



المصدر: تومسون رويترز داتاستريم وبنك الكويت الوطني

وعلى مدى العامين الماضيين، شهد القطاع غير النفطي ارتفاعات دورية معتدلة، إلا أن العوامل الداعمة لنموه لا تزال متواضعة. وتشير التوقعات إلى وصول النمو غير النفطي إلى ٢,٨% في العام ٢٠١٨ مقابل ٢,٢% في العام ٢٠١٧، ومن المتوقع أن يبلغ ٣,٠% في العام ٢٠١٩. أما بالنسبة لتوقعات نمو الانفاق الاستهلاكي، والذي ساهم في دعم نمو العام ٢٠١٧، فقد يكون قد بلغ ذروته،

تحسن الأداء الاقتصادي خلال العامين الماضيين، وما زالت آفاق النمو مشجعة بصفة عامة. ويشير تخفيض توقعاتنا لأسعار النفط إلى ضعف التوقعات المالية، إلا أنه لا نتوقع تغييراً جوهرياً في السياسة المالية التي قد تؤثر سلباً على النمو، وذلك بفضل اقتراب تحقيق نقطة التعادل المالي في الوقت الحاضر بعد فترة من التطبيق الناجح لتدابير ضبط المالية العامة واحتفاظ الحكومة باحتياطيات ضخمة. وتشير نظرنا أيضاً إلى زيادة أنشطة المشاريع في العام ٢٠١٩، حيث أثر التأخير في ترسيبهم سلباً على زخم النمو العام الماضي، بالإضافة إلى تلاشي أثر تباطؤ نمو الائتمان وضعف سوق العقارات، مع تحسن كلاهما في الوقت الحاضر. ومن المقرر أن يساهم ذلك في معادلة آثار ضعف عوامل الأوضاع الخارجية والارتفاعات المحتملة لأسعار الفائدة خلال العامين المقبلين.

### استقرار معدلات النمو رغم خفض إنتاج النفط

بعد ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢,٩% في العام ٢٠١٨، لا سيما بسبب زيادة إنتاج النفط، نتوقع أن يتراجع النمو إلى ٢,٢% في العام ٢٠١٩، الأمر الذي يعزى بالكامل إلى تباطؤ النمو في القطاع النفطي انعكاساً لتغير استراتيجية الأوبك وحلفائها. وعلى الرغم من عدم الإعلان عن حصص الإنتاج الفردية لكل دولة على حدة، إلا أننا نفترض أن إنتاج النفط الخام الكويتي سوف يتراجع بنحو ٢% في العام ٢٠١٩ من المستوى المرجعي لشهر أكتوبر البالغ ٢,٧٦ مليون برميل يومياً، وهو ما يتماشى بشكل عام مع خفض الإنتاج الإجمالي المقترح من أوبك وحلفائها. وعلى الرغم من ذلك، فإن التأثير على الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي سوف يقابله ارتفاع مستمر في إنتاج

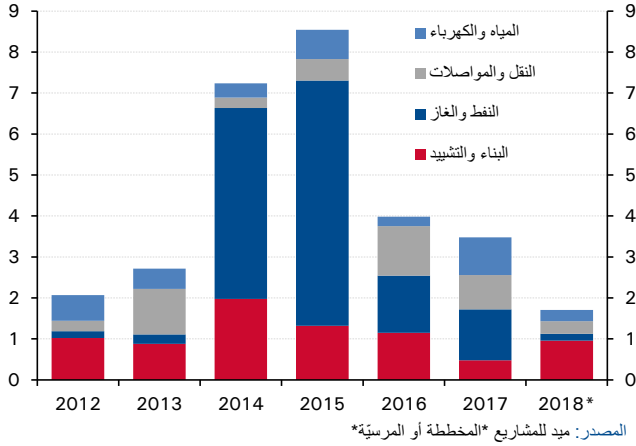
### الجدول ١: أهم المؤشرات الاقتصادية

السنة	٢٠١٧*	٢٠١٨*	٢٠١٩*	٢٠٢٠*	النتج المحلي الإجمالي الاسمي
	١٢٠	١٣٨	١٣٨	١٤٣	النتج المحلي الإجمالي الحقيقي
	٣,٥-	٢,٩	٢,٢	٢,٠	% النمو السنوي
	٧,٢-	٣,٠	١,٥	١,٠	% النمو السنوي
	٢,٢	٢,٨	٣,٠	٣,٠	% النمو السنوي
	١,٥	٠,٦	٢,٠	٢,٥	% النمو السنوي
	٩,٠-	١,٥-	١,٠-	٢,٠-	% من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: مصادر رسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني – قبل استقطاع تحويلات احتياطي الأجيال القادمة

الرسم البياني ٢: المشاريع المخططة والمرسمة

(مليار دينار)



المصدر: ميد للمشاريع\* المخططة أو المرسمة\*

الإنفاق الاستهلاكي يشهد نمواً قوياً إلا أنه بدأ في التراجع

لعب تسارع نمو الإنفاق الاستهلاكي دوراً هاماً في الانتعاش الاقتصادي بمفهومه الأشمل خلال العامين الماضيين، إلا أن هناك عدد من المؤشرات الدالة على تراجع وتيرة التحسن. حيث تراجعت معدلات نمو معاملات أجهزة السحب الآلي ونقاط البيع إلى ٨,٦% على أساس سنوي في الربع الثالث من العام ٢٠١٨، في حين تباطأ نمو مؤشر بنك الكويت الوطني للإنفاق الاستهلاكي إلى أدنى مستوياته منذ عام ٢٠١٤، على أساس سنوي. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال معدلات التضخم منخفضة، كما أن دعائم الاقتصاد الأخرى، مثل نمو معدلات التوظيف والائتمان، ما زالت قوية إلى حد كبير، لذا فإنه من غير المحتمل أن يتباطأ الإنفاق بحدّة.

ومن الأمور المشجعة، أن معدلات التوظيف بدأت في الارتفاع تدريجياً على ما يبدو، حيث بلغت ٣,٣% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام ٢٠١٨ مقابل ٢,٤% في الربع الرابع من العام ٢٠١٧. كما أن تراجع عدد وظائف الوافدين في القطاع العام، بانخفاض بلغت نسبته ١٤% على أساس سنوي في الربع الثاني من العام ٢٠١٨، وهو الأمر الذي يعزى بشكل رئيسي إلى مبادرات توطين الوظائف (التكويت)، قد تم تعويضه من خلال تزايد نمو الوظائف في القطاع الخاص. غير أنه بالنسبة للمواطنين الكويتيين، فإن نمو معدلات التوظيف (حوالي ٨٥%) لا يزال مصدره القطاع العام، وهو الأمر الذي سيصعب الحفاظ عليه على المدى الطويل. ومن ضمن مواطن الضعف الأخرى بالنسبة للنظرة المستقبلية للنفقات، تبرز مسألة زيادة الرواتب، والتي كانت بالنسبة للمواطنين الكويتيين (الذين تتوافر بياناتهم) ضعيفة في الفترات الأخيرة. ويمكن أن يعكس ذلك جزئياً تراجع معدلات التضخم، إلا أنه قد يكون أيضاً إشارة إلى احتمال ضعف نمو الإنتاجية.

توقع ارتفاع معدلات التضخم في العام ٢٠١٩

جاءت معدلات التضخم أقل مما كان متوقفاً في النصف الثاني من العام ٢٠١٨ وبلغت أدنى مستوياتها منذ ١٥ عاماً عند ٠,١% على أساس سنوي في نوفمبر. ولا يزال هذا الضعف مدفوعاً بالانكماش في خدمات الإسكان (الإيجارات على الأغلب)، حيث تزايد تراجع الأسعار هذا العام بسبب استمرار ضعف أداء سوق العقارات. كما أن انخفاض معدلات تضخم أسعار المواد الغذائية - الذي يعكس اتجاهات أسعار المواد الغذائية العالمية - كان من العوامل المساهمة أيضاً. إلا أن هناك مقياساً آخر للتضخم الأساسي، والذي يستثني هذين البندين، شهد هو الآخر تباطؤاً إلى ١,٣% في نوفمبر، فيما يعد أقل من نصف معدلته بنهاية العام الماضي.

ولكن مع معدلات التضخم التي لا تزال منخفضة وثبات الوتيرة المشجعة للتوظيف فإن توقعات النمو للقطاع مازالت معقولة. من جانب آخر، فإنه على الرغم من تراجع أسعار النفط، إلا أنه من المقرر أن تظل السياسة المالية داعمة بشكل عام، مع توقع استمرار نمو النفقات الرأسمالية. كما يشير تزايد النمو مؤخراً في معدلات ائتمان قطاع الأعمال إلى تعافي أنشطة القطاع الخاص، فيما قد يعزى إلى قرار البنك المركزي لرفع أسعار الفائدة بوتيرة أبطأ من تلك المتبعة من قبل الفيدرالي الأمريكي.

وعلى المدى المتوسط، سيظل النمو مقيداً ببطء وتيرة الإصلاحات والافتقار إلى التنوع الاقتصادي والتباطؤ المحتمل في نمو الاقتصاد العالمي. وتعد مسألة التوظيف من أخطر التحديات التي تواجه الحكومة، حيث لا يمثل القطاع الخاص سوى ١٥% من الفرص الوظيفية للمواطنين الكويتيين، وهو ما يؤدي بدوره إلى الضغط على فاتورة أجور القطاع العام. وفي إطار سعي الحكومة لمعالجة هذا الأمر، يجب عليها تركيز جهودها على مشكلة عدم مواكبة المهارات مع متطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى تحسين منح النمو وبيئة الأعمال. حيث يظهر أحدث التقارير الصادرة عن البنك الدولي أن الكويت لا تزال في مركز متأخر مقارنة بأقرانها من الدول الخليجية. وهناك عدة أمور تساهم في ببطء مسيرة الإصلاحات من ضمنها المعارضة السياسية التي تواجه الأجندة الحكومية والتي تتضمن خطأ إدخال ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، بالإضافة إلى المزيد من إجراءات خفض الدعم على الوقود وإقرار مشروع قانون رفع سقف الدين العام.

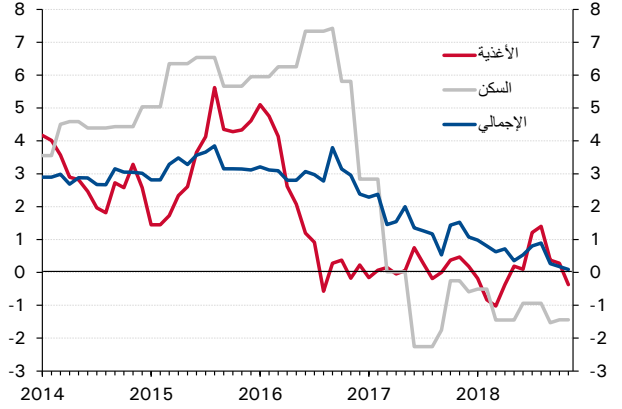
تسارع وتيرة ترسية المشاريع بعد التباطؤ الذي شهده العام ٢٠١٨

كان تباطؤ وتيرة إسناد المشاريع في العام ٢٠١٨ من ضمن الأسباب التي ساهمت في تسجيل معدلات نمو متواضعة خلال العام. حيث كان ذلك من العوامل الهامة التي ساهمت في دعم وتعزيز النمو في السنوات السابقة. حيث تم إسناد مشاريع بقيمة إجمالية تصل إلى ١,٦ مليار دينار كويتي فقط حتى أوائل شهر ديسمبر ٢٠١٨، فيما يعد أدنى من نصف القيمة المتوقعة في بداية العام البالغة ٤ مليارات دينار كويتي، وأقل بكثير من متوسط السنوات الخمس الماضية. ويعزى انخفاض مستوى إسناد المشاريع إلى التأخر في تنفيذ المشاريع العملاقة مثل مشروع محطة الزور الشمالية الذي تقوم بتنفيذه هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومجمع البتروكيماويات التابع للبترولية المتكاملة. ونتج مزيد من التأخير بسبب إلغاء مشروعات شبكات الطرق التي كان من المقرر أن يتم تنفيذها في النصف الأول من العام ٢٠١٨. وقد تكون إعادة هيكلة الهيئات الحكومية المعنية (الهيئة العامة للطرق والنقل البري وهيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص) السبب الرئيسي للتأخير، من ضمن عوامل أخرى.

ومع تزايد الضغوط من مجلس الأمة، وباعتبار الدور الجوهري الذي تلعبه المشاريع الرئيسية في خطة التنمية الخمسية (السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠) ورؤية الكويت ٢٠٣٥، فإنه من المتوقع أن تتسارع وتيرة إسناد المشاريع في العام ٢٠١٩. كما يتوقع أن تساهم قطاعات الطاقة والمياه والنفط والغاز والإنشاءات في الحصة الكبرى من المشاريع المسندة على أن تتضمن إعادة جدولة بعض المشاريع من العام ٢٠١٨.

### الرسم البياني ٣: التضخم في أسعار المستهلك

(% النمو السنوي)



المصدر: تومسون رويترز داتاستريم

ونتوقع أن ترتفع معدلات التضخم في العام المقبل إلى ٢,٠% في المتوسط مقابل ٠,٦% في العام ٢٠١٨. إلا أن هذا الارتفاع سيعكس في أغلبه ارتفاع مستويات التضخم في أسعار المواد الغذائية والإسكان بعد الضعف الواضح الذي ألم بهما في العام ٢٠١٨. وعلى النقيض من ذلك، فإن التضخم الأساسي سوف يتسارع بوتيرة أكثر تواضعاً، حيث سيصل إلى ٢,٢% مقابل ١,٩% في العام ٢٠١٨، مع بقاء معظم العوامل التي تساهم في الضغط على الأسعار. وتشمل تلك العوامل النمو الاقتصادي بوتيرة معتدلة، وقوة الدينار الكويتي (الذي يعكس ربطه جزئياً بالدولار الأمريكي القوي) بما يساهم في تخفيض أسعار الواردات، وغياب خطط تخفيض الدعم التي دفعت التضخم إلى الارتفاع في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. كما أننا لا نتوقع تطبيق ضريبة القيمة المضافة حتى العام ٢٠٢١ على أقرب تقدير، في حين سيكون هناك تأثير متواضع للضريبة الانتقائية المقترح تطبيقها على التبغ وبعض المشروبات.

### الميزانية تقترب من نقطة التعادل في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨

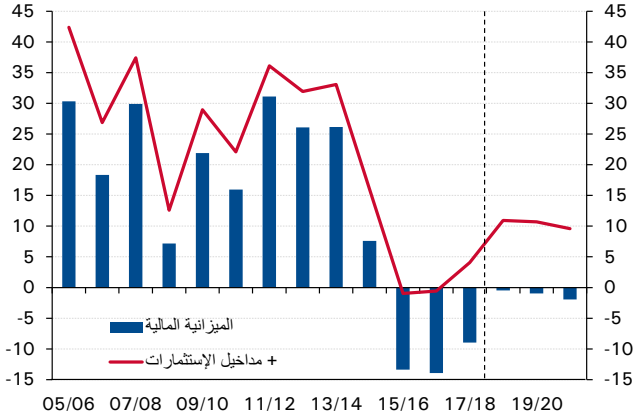
شهد العامان الماضيين تحسناً كبيراً في الوضع المالي بفضل مزيج من ارتفاع أسعار النفط وضبط عوامل الإنفاق. حيث تقلص العجز إلى ٩% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ مقابل حوالي ١٤% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق، ويتوقع أن يتراجع أكثر هذا العام وصولاً إلى ٥,٥% من الناتج المحلي الإجمالي فقط، ولكن إذا سادت العوامل الداعمة لا يمكن إستبعاد احتمال تسجيل التوازن المالي هذا العام، حيث سيكون للمرة الأولى منذ أربع سنوات. وعلى الرغم من التراجع الأخير في العائدات النفطية والتي تساهم بحوالي ٩٠% من إجمالي الإيرادات، إلا أنه من المتوقع أن تعاود الارتفاع مرة أخرى بنسبة ٢٧% في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ وفقاً لمتوسط سعر النفط الخام الكويتي الذي يبلغ ٦٨ دولار للبرميل، قبل أن تتراجع مرة أخرى مع انخفاض أسعار النفط. كما يتوقع أن تشهد الإيرادات غير النفطية زيادة ملحوظة نتيجة لاستئناف المدفوعات التحويلية من لجنة الأمم المتحدة للتعويضات في العام ٢٠١٨.

وقد أدى تراجع مستويات العجز على مدى العامين الماضيين إلى تغيير استراتيجية الحكومة مرة أخرى نحو زيادة الإنفاق لدعم الاقتصاد. وبعد ارتفاع النفقات بنسبة ٩% في العام الماضي، من المتوقع أن يشهد ارتفاعاً جديداً بنسبة ٥% في العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، مدعوماً بتزايد المدفوعات التحويلية على خلفية ارتفاع أسعار النفط. هذا ولا يزال معدل الإنفاق اقل بنسبة ٦% عن أعلى مستوياته المسجلة في السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٤ بسبب تقليص النفقات بشدة منذ تلك السنوات. ومن المتوقع أن تتخفف النفقات هامشياً في السنة المالية

٢٠٢٠/٢٠١٩ نظراً لأن تراجع أسعار النفط يؤدي إلى تراجع المدفوعات التحويلية والتخلي عن بعض النفقات الاستثنائية. ويساهم هذا الأمر في الحد من تأثير تراجع الإيرادات النفطية على العجز، والذي سيرتفع إلى ١% من الناتج المحلي الإجمالي.

### الرسم البياني ٤: الميزان المالي

(% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: وزارة المالية وبنك الكويت الوطني \*قبل استقطاع تحويلات احتياطي الأجيال القادمة

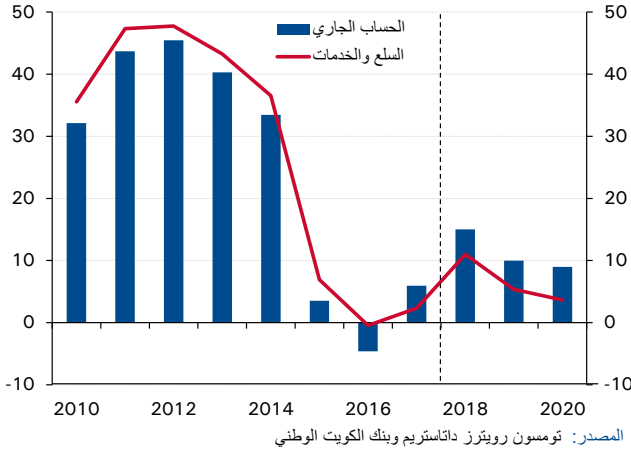
وبفضل الفائض المتراكم خلال السنوات السابقة، لا يزال الوضع المالي العام للحكومة قوياً، حيث تقدر أصول صناديق الثروة السيادية بحوالي ٦٠٠ مليار دولار. بالإضافة إلى ذلك، فإن العائدات السنوية على تلك الأصول تصل إلى ١٢% من الناتج المحلي الإجمالي ولا يتم تسجيلها ضمن حسابات المالية العامة. هذا إلى جانب أن تلك الأصول تساهم في دعم التصنيف الائتماني القوي للحكومة عند مستوى AA، والذي تم الحفاظ عليه في السنوات الأخيرة. إلا أنه على الرغم من ذلك، فإن حيز مناورة السياسة المالية محدود على المدى القريب أكثر مما توحي به تلك الأرقام. فقد انخفضت قيمة أصول صندوق الاحتياطي العام، التي تستخدم في تمويل العجز، إلى ٨٨ مليار دولار بنهاية السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨، ويمكن استنزافها في غضون بضع سنوات في حال تراجع أسعار النفط أو في ظل غياب الإصلاحات الرامية لتوليد دخل من القطاعات غير النفطية. كما أن الحكومة ليس باستطاعتها إصدار أي أدوات دين أخرى حتى يقوم مجلس الأمة بإقرار قانون أدوات الدين الجديد.

### إبقاء البنك المركزي على أسعار فائدة منخفضة لدعم النمو

لا تزال السياسة النقدية تعتمد على ربط الدينار بسلة من العملات التي يهيمن عليها الدولار الأمريكي. وعلى عكس بعض دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى التي تربط عملاتها بالدولار، ترك بنك الكويت المركزي سعر الخصم دون تغيير عند ٣,٠% في ديسمبر بعد أن رفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بواقع ٢٥ نقطة أساس. وقد اتبع بنك الكويت المركزي حتى الآن خطوات الفيدرالي الأمريكي أربع مرات من أصل تسع قام خلالها برفع أسعار الفائدة خلال دورة تشديد السياسات النقدية الحالية التي بدأت في العام ٢٠١٥، مع أن معدل إعادة الشراء (الريبو) وهو معيار قياس الودائع، قد ارتفع بنحو أكثر تكراراً. وفي ظل إبقاء معدلات الفائدة منخفضة، يستفيد البنك المركزي من المرونة التي يوفرها ربط الدينار الكويتي بسلة عملات مختلفة لدعم النمو الاقتصادي مع استخدام أدوات السياسة النقدية الأخرى لضمان استقرار الدينار. وقد أشار بنك الكويت المركزي إلى إمكانية قيام البنوك برفع معدلات الفائدة على الودائع دون تغيير معدلات الفائدة على القروض، والتي تستخدم سعر الخصم كمقياس معياري لتحديدتها.

سنوي مدعومة بواردات السلع الوسيطة، إلا أن الواردات من السلع الرأسمالية لم تبلغ سوى ٢% فقط في العام ٢٠١٩. ومن المتوقع أن ينخفض الفائض إلى ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن تراجع أسعار النفط من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض عائدات التصدير، غير أن نمو الواردات يتوقع له أن يظل ثابتاً إلى حد كبير. كما مثل الدخل من الاستثمار (معظمه ناتج عن استثمارات حكومية) ١٦% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٧، أي أكثر من ضعف مستويات الخمس سنوات السابقة.

الرسم البياني ٧: ميزان الحساب الجاري  
(% من الناتج المحلي الإجمالي)

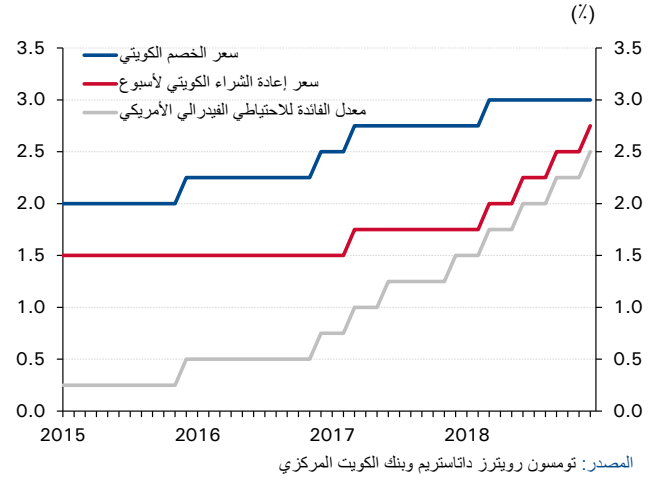


وقد تراجع الدينار بحلول منتصف ديسمبر إلى أدنى مستوياته مقابل الدولار الأمريكي، إلا أنه ارتفع بنسبة ٥% مقابل اليورو و ٦% مقابل الجنية الأسترليني. وتعكس تلك التغيرات حركة الدولار الأمريكي الذي ارتفع بأكثر من ٥% وفقاً للسعر المرجح للتبادل التجاري على خلفية قوة نمو الاقتصاد الأمريكي وارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية. كما ينطوي أيضاً على قيام الدولار الأمريكي بعكس الاتجاه الضعيف في العام ٢٠١٧، عندما انخفض بنسبة ٨%. وبالنظر لفترة الخمس سنوات الأخيرة، نجد أن الدينار ما يزال مرتفعاً بأكثر من ١٠% مقابل اليورو بسبب ارتفاع الدولار لفترة طويلة.

البورصة تشهد تزايد إقبال المستثمر الأجنبي في العام ٢٠١٨

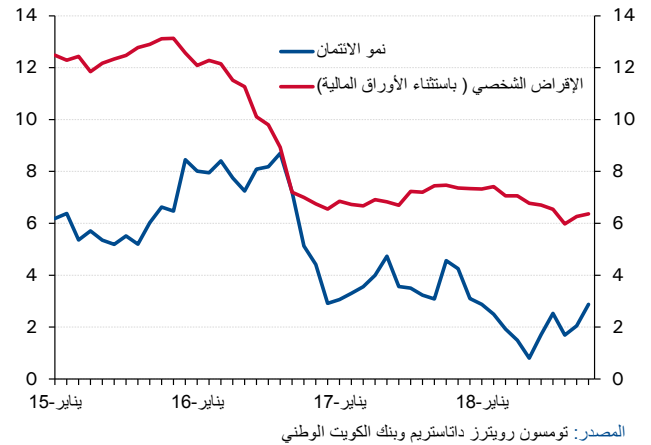
سجلت البورصة الكويتية أداءً جيداً نسبياً في العام ٢٠١٨ حتى نهاية نوفمبر، مدعومة بتحسين المعنويات تجاه الجهود المتواصلة لتطوير السوق وإدراجه ضمن مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة. وعلى الرغم من انخفاض أحجام التداول الشهرية مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أن العام ٢٠١٨ قد شهد تسجيل تدفقات رأسمالية صافية بقيمة ١٧٧ مليون دينار، مما ساعد على ارتفاع المؤشر العام بنسبة ٥,٨% منذ بداية العام، ليحتل بذلك مركز ثالث أفضل الأسواق الخليجية أداءً. وبلغ إجمال القيمة السوقية ٢٩ مليار دينار كويتي. غير أن تقلب أوضاع الأسواق العالمية وارتفاع أسعار الفائدة وتراجع أسعار النفط في الربع الرابع من العام ٢٠٠٨، قد يؤثر على معنويات السوق خلال الفترة المقبلة. ومع ذلك، سيتم دعم إقبال المستثمر الأجنبي من خلال تطبيق المرحلة الثانية من إدراج السوق ضمن مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة المقرر في أواخر ديسمبر، وأيضاً من خلال إمكانية ترقيّة السوق للانضمام إلى مؤشر مورغان ستانلي في العام ٢٠٢٠ والمرتبب الإعلان عنه في يونيو ٢٠١٩. علاوة على ذلك، قدمت وزارة التجارة اقتراحاً في ديسمبر لإزالة الحد الأدنى الحالي المفروض على الأجانب والبالغ ٤٩% لتملك وتداول أسهم البنوك.

الرسم البياني ٥: أسعار الفائدة الأساسية



وبعد البداية الصعبة للعام ٢٠١٨، بدأ نمو الائتمان في التعافي تدريجياً إلى أن بلغ ٢,٩% على أساس سنوي في أكتوبر مقابل أدنى مستوياته البالغة ٠,٨% على أساس سنوي في مايو. ويرجع هذا التحسن إلى انتعاش إقراض قطاع الأعمال، مدعوم من تلاشي تأثير دفعات السداد الكبيرة للشركات في أواخر العام ٢٠١٧ والتي أثرت سلبياً على نمو قروض هذا القطاع. كما ارتفعت القروض الشخصية، التي لا تزال قوية نسبياً عند مستوى ٦,٤% على أساس سنوي. هذا ونتوقع أن يتراوح نمو الائتمان إلى ما بين ٤-٥% بنهاية العام ٢٠١٨ على أساس سنوي وأن يحافظ على نفس المعدل في العام ٢٠١٩، بدعم من تزايد وتيرة إسناد المشاريع. كما أن سياسة بنك الكويت المركزي الرامية إلى تخفيف القيود على الإقراض في أواخر العام ٢٠١٨ من شأنها أن تساهم في تعزيز القروض الشخصية في العام ٢٠١٩.

الرسم البياني ٦: الائتمان المصرفي  
(% النمو السنوي)



تحسن وضع التجارة الخارجية على خلفية ارتفاع أسعار النفط

تعافى وضع الحساب الجاري بعد تسجيل العجز لأول مرة في التاريخ الحديث في العام ٢٠١٦، ومن المتوقع أن يسجل فائضاً بنسبة ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٨. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع صادرات النفط بنسبة ٣٢% على خلفية ارتفاع أسعار النفط (تمثل الإيرادات النفطية حوالي ٩٠% من إجمالي صادرات البضائع). وتشير البيانات الممتدة من الربع الأول إلى الربع الثالث من العام ٢٠١٨ إلى ارتفاع الواردات من السلع بنسبة ١٠% على أساس



## Head Office

### Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP  
Abdullah Al-Ahmed Street  
P.O. Box 95, Safat 13001  
Kuwait City, Kuwait  
Tel: +965 2242 2011  
Fax: +965 2259 5804  
Telex: 22043-22451 NATBANK  
www.nbk.com

## International Network

### Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP  
Zain Branch  
Zain Tower, Building 401, Road 2806  
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama  
Kingdom of Bahrain  
Tel: +973 17 155 555  
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP  
Bahrain Head Office  
GB Corp Tower  
Block 346, Road 4626  
Building 1411  
P.O. Box 5290, Manama  
Kingdom of Bahrain  
Tel: +973 17 155 555  
Fax: +973 17 104 860

### United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP  
Dubai Branch  
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road  
Next to Crown Plaza  
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E  
Tel: +971 4 3161600  
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP  
Abu Dhabi Branch  
Sheikh Rashed Bin Saeed  
Al Maktoom, (Old Airport Road)  
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E  
Tel: +971 2 4199 555  
Fax: +971 2 2222 477

### Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP  
Jeddah Branch  
Al Khalidiah District,  
Al Mukmal Tower, Jeddah  
P.O Box: 15385 Jeddah 21444  
Kingdom of Saudi Arabia  
Tel: +966 2 603 6300  
Fax: +966 2 603 6318

### Jordan

National Bank of Kuwait SAKP  
Amman Branch  
Shareef Abdul Hamid Sharaf St  
P.O. Box 941297, Shmeisani,  
Amman 11194, Jordan  
Tel: +962 6 580 0400  
Fax: +962 6 580 0441

### Lebanon

National Bank of Kuwait  
(Lebanon) SAL  
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh  
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh  
Beirut 1107 2200, Lebanon  
Tel: +961 1 759700  
Fax: +961 1 747866

### Iraq

Credit Bank of Iraq  
Street 9, Building 187  
Sadoon Street, District 102  
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq  
Tel: +964 1 7182198/7191944  
+964 1 7188406/7171673  
Fax: +964 1 7170156

### Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt  
Plot 155, City Center, First Sector  
5th Settlement, New Cairo  
Egypt  
Tel: +20 2 26149300  
Fax: +20 2 26133978

### United States of America

National Bank of Kuwait SAKP  
New York Branch  
299 Park Avenue  
New York, NY 10171  
USA  
Tel: +1 212 303 9800  
Fax: +1 212 319 8269

### United Kingdom

National Bank of Kuwait  
(International) Plc  
Head Office  
13 George Street  
London W1U 3QJ  
UK  
Tel: +44 20 7224 2277  
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait  
(International) Plc  
Portman Square Branch  
7 Portman Square  
London W1H 6NA, UK  
Tel: +44 20 7224 2277  
Fax: +44 20 7486 3877

### France

National Bank of Kuwait  
(International) Plc  
Paris Branch  
90 Avenue des Champs-Elysees  
75008 Paris  
France  
Tel: +33 1 5659 8600  
Fax: +33 1 5659 8623

### Singapore

National Bank of Kuwait SAKP  
Singapore Branch  
9 Raffles Place # 44-01  
Republic Plaza  
Singapore 048619  
Tel: +65 6222 5348  
Fax: +65 6224 5438

### China

National Bank of Kuwait SAKP  
Shanghai Office  
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center  
1233 Lujiazui Ring Road  
Shanghai 200120, China  
Tel: +86 21 6888 1092  
Fax: +86 21 5047 1011

## NBK Capital

### Kuwait

NBK Capital  
38th Floor, Arraya II Building, Block 6  
Shuhada'a street, Sharq  
PO Box 4950, Safat, 13050  
Kuwait  
Tel: +965 2224 6900  
Fax: +965 2224 6904 / 5

### United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE  
Precinct Building 3, Office 404  
Dubai International Financial Center  
Sheikh Zayed Road  
P.O. Box 506506, Dubai  
UAE  
Tel: +971 4 365 2800  
Fax: +971 4 365 2805

## Associates

### Turkey

Turkish Bank  
Valikonagl CAD. 7  
Nisantasi, P.O. Box. 34371  
Istanbul, Turkey  
Tel: +90 212 373 6373  
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Fax: (965) 2224 6973, Email: econ@nbk.com